محظور

المملكة العربية السعودية
وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة
رئاسة هيئة الأركان العامة
كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة

بحث

دور الإدعاء العام في المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن المجتمعي

إعداد

عمر بن عبدالله بن سليمان العميريني

إشراف

الرائد/ محمد بن حامد الطلحي

الدورة المتقدمة ضباط شرطة عسكرية رقم (٢٨)

(١٤٣٦هـ) الموافق (٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال اللّٰه تعالى:

[وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ]

سورة النساء(٥٨)

إهداء

إلى المهتمين بالإدعاء العام في وطني..

إلى من يطمحون إلى أجهزة فاعلة في مجتمعها..

أقدم هذا البحث، وأسأل الله أن ينفع به.

الباحث

شكر وتقدير

أهدي خالص الشكر والتقدير والعرفان

إلى كل من كان له الفضل بعد اللّه

في إتمام هذا البحث.

شكرا لكم جميعا

فقد كنتم خير عون لي على الإنجاز.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

■■■

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعه لإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

فلعله بات من أكثر الأمور تكراراً، في أيامنا هذه، الحديث عن الأمن والأمان في واقع اجتاحت الفوضى كثيراً من أرجائه، وهو ما جعل منها أكثر انفتاحاً وجرأةً على المطالبة بكل ما يحقق استقرار الشعوب وأمنها وسعادتها، وفق شرع الله، وفي مجال شرعي رحب، صالح لتحقيق المصالح الأمنية، يكمن في تطبيق السياسة الشرعية، في باب من أبواب حفظ الأمن المجتمعي.

و لما كان دستور المملكة العربية السعودية هو كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، فما اختلفنا فيه من شيء رددناه إليهما، وهما الحاكمان على ما تصدره الدولة من أنظمة، كانت شريعة الإسلام هي التي تحفظ الحقوق والدماء وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط التعامل بين أفراد المجتمع وتصون الأمن العام[1].

من ثمّ كان الدور الرئيس لكل المنشآت التي يتم إنشاؤها، أو إصدار قوانين لتنظيمها، هو تعزيز هذا الدور الذي تقوم به شريعة الإسلام، وجعله حقيقة واقعة أمام العامة، يلمسون أثره، ويشاهدون معالمه.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بعنوان: (**دور الإدعاء العام في المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن المجتمعي**) **هادفة إلى:**

---

(1) من كلمة للملك فهد بن عبدالعزيز – رحمه الله – بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم.

١. بيان الدور الحالي لهيئة التحقيق والإدعاء العام.

٢. الدور المأمول المُراد من هيئة التحقيق والادعاء العام.

كما جاءت لتُجيب على عدة تساؤلات مهمة:

- ماهي اختصاصات الهيئة؟
- ماطبيعة عملها؟
- مادورها المهم في تحقيق الأمن المجتمعي؟

وقد انتهجتُ في هذه الدراسة (المنهج الوصفي) لاستقراء وتحليل واقع الهيئة، وماتقوم به، وبين ماينبغي أن تقوم به لتُكمل هذا الدور الحيوي الذي ينتظره الجميع منها.

ويُمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

- النظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية هو نظام يعتمد على الشريعة الإسلامية، وهو نظام يحمي حق الفرد والمجتمع، ويحقق المصلحة العامة.

- صدور نظام الإجراءات الجزائية في المملكة، دليل على حرص الدولة -وفقها الله- على تنظيم أحوال الناس، وضمان حقوقهم.

ولهذا جاءت التوصيات النهائية لهذا البحث دعوة إلى وضع بصمة واضحة لهيئة الإدعاء العام في المملكة في سبيل تحقيق الأمن المجتمعي.

الباحث

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١. مقدمة الفصل

٢. مشكلة الدراسة

٣. أهداف الدراسة

٤. أهمية الدراسة

٥. حدود الدراسة

٦. مفاهيم ومصطلحات الدراسة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

فإن هيئة التحقيق والادعاء العام تعتبر أحد أجهزة العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية، وتتولى مهمتي التحقيق والادعاء العام والتي كانت موكلة لأجهزة الشرطة، لذا فإن إظهار دورها ومدى استقلالها في أداء عملها، ووظيفتها في سبيل حماية النظام وحماية الحقوق الأساسية للمتهمين والأبرياء من خلال الدور الذي تقوم به في التحقيق أصبح من المهمات الضرورية اليوم.

وإنّ من المسلّم به أنه لاتستقيم حياة الناس دون حفظ حقوقهم، وإنشاء الجهات التي تساعد في حفظ هذه الحقوق، والتي من أهمها (هيئة الإدعاء والتحقيق العام).

وقد صدر نظام هيئة التحقيق والادعاء م/٥٣ وتاريخ ١٤٠٩/١٠/٢٤ هـ. ثم صدرت لائحة أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام والعاملين فيها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤٠٩/٨/١٣هـ.

وبين دور الهيئة واختصاصاتها نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم (٣٩) وتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٨هـ، من حيث الإشراف على الضبطية الجنائية، وإجراء التحقيق الابتدائي، والادعاء أمام المحاكم والاعتراض على الأحكام، والإشراف على تنفيذها وعلى السجون التوقيف[1].

---

(1) دور هيئة التحقيق والادعاء العام بالمملكة العربية السعودية مع المقارنة بالهيئات المماثلة في الدول العربية (الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، د.فؤاد أحمد) ص٤

من هنا، وبناء على الدور الكبير الذي تقوم به هيئة التحقيق والادعاء العام تنبثق أهمية هذا البحث الذي يطرح دور ووظيفة الهيئة للدراسة.

■ ■ ■

أولا/مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان دور هيئة التحقيق والادعاء العام في تحقيق الأمن المجتمعي لأفراد المجتمع، في ضوء وجود مستجدات لمصادر الخوف والقلق الإنساني، شأنها في ذلك شأن كل المنشآت والجهات التي تحاول تحقيق الأمن المجتمعي والحياة الكريمة لأفراد المجتمع، وحل كثير من المشكلات التي تعترضه، لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن **السؤال الرئيس الآتي :**

ما هي أدوار واختصاصات هيئة الإدعاء والتحقيق العام ؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم الإدعاء العام ؟
٢. ما مفهوم الأمن المجتمعي؟
٣. ما أهمية دور الهيئة في تحقيق الأمن المجتمعي ؟
٤. كيف تحقق هيئة الإدعاء والتحقيق العام الأمن المجتمعي ؟

ثانيا/أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح وتحرير النقاط الآتية:

١. مفهوم الإدعاء العام
٢. مفهوم الأمن المجتمعي ومدى الحاجة له.
٣. الأدوار والاختصاصات المناطة بهيئة التحقيق والادعاء العام.
٤. أهمية دور الهيئة في تحقيق الأمن المجتمعي.

ثالثا/أهمية الدراسة:

للدراسة أهميتها العلمية، إذ أن (هيئة التحقيق والادعاء العام) تشكل إحدى المنشآت المهمة مجتمعيا، ولما كان لــ(الأمن المجتمعي) قيمة كبرى لدى أفراد المجتمع؛ فلقد أدرك البشر عبر التاريخ أهميته في حياتهم،

ومدى الحاجة الماسة له لتحقيق الحياة الاجتماعية الكريمة، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى معرفة كيفية تفعيل دور هذه المنشآت التي ترتبط بتحقيقه بالدرجة الأولى، في واقع الناس وحياتهم.

أما على صعيد الأهمية العلمية، فإن قلة الدراسات التي طرقت هذا الجانب تجعل لهذه الدراسة أهمية كبرى في إثراء هذا الباب للباحثين عن معالم فيه.

رابعا/حدود الدراسة:

- حدود موضوعية:

تُعرض هذه الدراسة في إطار نظام هيئة الإدعاء والتحقيق العام في المملكة العربية السعودية، ومدى قدرته على تحقيق الأمن المجتمعي الذي يبحث عنه الناس.

- حدود زمنية:

يحاول الباحث طرح الأدوار المناطة بهيئة التحقيق والإدعاء العام، منذ إصدار النظام الخاص بها عام ١٤٠٩هـــ إلى آخر عام ١٤٣٥هـــ.

- حدود مكانية:

هذا البحث يتعرّض لهيئة الإدعاء والتحقيق العام في المملكة العربية السعودية فقط.

خامسا/مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

⦿ الدعوى والادعاء لغة:

يقال دعوى فلان كذا :أي قوله.

ودعاوى ودعاوي بفتح الواو الأولى في القضاء: قول يطلب به الإنسان إثبات حق على الغير.
والادعاء مصدر والدعوى اسم منه أي أنه اسم لما يدعي وتجمع على دعاوى. ([1])

والمقصود بالادعاء العام اصطلاحا:

هو طلب معاقبة مرتكب الجريمة في حقوق الله، وهو مصطلح حديث و لم يرد ذكره في كتب الفقه، وإنما استعمل الفقهاء اصطلاحات أخرى قريبة منه وهي: دعوى الحسبة، ودعوى التهمة، ودعوى الجناية، وشهادة الحسبة .ومن خلال النظر في تعاريف الفقهاء لهذه المصطلحات يعرف الادعاء العام باعتباره علما في الفقه بأنه :مطالبة مقبولة بحقٍ لله أو إخبار به في مجلس القضاء .
ويقصد به في النظام السعودي مطالبة معين بمعاقبة، أو إثبات إدانة من القضاء للحق العام. ([2])

⦿ النظام:

في اللغة:

هو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ ،و(النظام) الاتساق ، و(النظام) قوام كل أمر، أو قاعدة معينة تتبع في الاقتصاد العام أو في طرق الحكم. ([3])

([1])المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار المعارف، ط الثانية،1987 م(كتاب الدال باب الدال مع العين – ص ٧٤ / ٧٥)

([2])غوث، طلحة بن محمد، الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام.كنوز إشبيليا 2008 م، رسالة دكتوراه مقدمة للمعهد العالي للقضاء.ص52

([3])ابن منظور، لسان العرب ١٢ / ٥٧٨.

أما النظام في الاصطلاح :

فهو من إطلاقات العصر الحديث ، وقد عرفه البعض بأنه :مجموعة الأحكام التي اصطلح شعب ما على أنها واجبة الاحترام وواجبة التنفيذ لتنظيم الحياة المشتركة في هذا الشعب. (١)

أما كلمة (النظام) في المملكة العربية السعودية من الناحية الشكلية :

فهي تعبير عن الوثيقة المكتوبة التي تصدر عن جلالة الملك ومجلس الوزراء في نفس الوقت لتنظيم سلوك الأفراد وإدراك مصالح الناس. (٢)

⦿ هيئة التحقيق والادعاء العام:

عبارة عن جهاز يتولى أعمال التحقيق والادعاء العام في القضايا الجنائية في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م /٥٦ وتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٤٠٩ هـــ. (٣)

⦿ اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام:

هي اللائحة التي تتكفل بتنظيم المرافق العامة، وتنسيق سير العمل في المصالح والإدارات الحكومية، ولا يشترط لصدورها أن تكون تنفيذ النظام معين كما هو الشأن في اللائحة التنفيذية. فاللائحة التي تحدد اختصاص وزارة جديدة مثلا، أو توزع الاختصاصات بين الوزارات هي "لائحة تنظيمية" لأنها لا تصدر تنفيذا لنظام معين.

■ ■ ■

(١)د /محمد العربي ، نظام الحكم في الإسلام ، دار الفكر ، بيروت ص ٢١.

(٢)د/عبد الحميد الحفناوي ، أصول التشريع في المملكة ، ص ٩٣ ، ود /فؤاد عبدالمنعم أحمد، أحكام الدفاع في نظام المرافعات الشرعية السعودي ، ط ١، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ٢٠٠٢ م، ص ١٠.

(٣)فيصل القحطاني، هيئة التحقيق والادعاء العام ودورها في نظام العدالة الجنائية ، ط ١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٠ هـــ، ص ٢٣.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١. مقدمة الفصل

٢. الإطار النظري للدراسة

٣. الدراسات السابقة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

لما كان من أهم الوظائف التي تقوم بها السلطة العامة أن تقيم العدل بين الناس ، ولا يخلو مجتمع من المجتمعات من أشرار يعتدون فيه على أرواح الآخرين وأعراضهم وأموالهم، بعد أن انقضى الزمن الذي كان يقضي فيه الإنسان لنفسه بنفسه ، وأضحى التضامن الاجتماعي بين الناس أساسًا يجعل الاعتداءِ أو الإجرام أيًا كان صوره وأشكاله موجهًا ضد المجتمع ذاته الذي أقيم فيه بقصد تحقيق العدالة فيه والسكينة في ربوعه والطمأنينة لأبنائه في أرواحهم وأعراضهم، أصبح لزامًا أن يقتص المجتمع بنفسه من الجاني وأن يوقع عليه العقاب الذي يراه رادعًا وزاجرًا له.

ومنذ أن توحدت وتأسست المملكة العربية السعودية الحديثة على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود في عام ١٣٥٠ هـــ - ١٩٣٢ م على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية كدستور أساسي لها غير قابل للتعديل أو التغير، فقد صدر الأمر بإنشاء وظيفة المدعي في المملكة بموجب الأمر الملكي رقم ١٣٠٠ / ٨١٣ في ٦ /٤ /١٣١٨ هـــ والمؤيد بقرار مجلس الشورى رقم ١٧١ وتاريخ ١ /٨ /١٣٥٢هـــ، و لم يُستعمل معه اصطلاح "التشريع" إلا على الأحكام الشرعية، بل تم استخدام اصطلاح "السلطة التنظيمية" بمعنى يقابل "السلطة التشريعية" في الدول الأخرى.

ثم صدر نظام هيئة التحقيق والادعاء العام برقم م ٥٦ في ٢٤ / ١٠ / ١٤٠٩ هـــ، ومع صدوره عرف النظام الإجرائي في المملكة تطورًا ملموسًا من ناحيتين:

أولاهما : الجهة المكلفة بالتحقيق الجنائي العام فانتقل هذا الأخير من جهات الشرطة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام موضوع بحثنا.

ثانيهما : الجهة المكلفة بالادعاء فأضحى هذا الأخير منوطًا بذات الهيئة المكلفة بالتحقيق فجمع بذلك بين وظيفتي التحقيق والاتهام في يد واحدة تغليبًا للاعتبارات العملية التي تدعم هذا الحل. ([١])

من هنا تم وضع الإطار النظري للدراسة ليشمل الأصول التي قامت عليها الدراسة في طرحها، والتي ينبغي ذكرها والتعريج عليها لتتضح الصورة الكاملة من عرضها.

■■■

([١]) السلطان، عبدالعزيز فهد، المركز النظامي لهيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة، بحث ماجستير، جامعة الأمير نايف الأمنية، ص٤١

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة، وثلاث فصول وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: ماهية الإدعاء العام واختصاصاته:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم الإدعاء العام

المبحث الثاني: اختصاصات هيئة التحقيق والإدعاء العام.

الفصل الثاني: ماهية الأمن المجتمعي وأهميته:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للأمن المجتمعي

المبحث الثاني: أهمية الأمن المجتمعي

الفصل الثالث: دور هيئة التحقيق والإدعاء العام في تحقيق الأمن المجتمعي:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الدور الحالي للهيئة وفق اختصاصاتها المعلنة

المبحث الثاني: الدور المأمول للهيئة في تحقيق الأمن المجتمعي

■ ■ ■

الفصل الأول:

ماهية الإدعاء العام واختصاصاته

المبحث الأول: مفهوم الإدعاء العام

أولا :تعريف الادعاء العام لغة:

الادعاء : على وزن" افتعال " ، وهو مصدر (ادعى، يدعي ، ادعاء) والاسم منه (دعوى) على وزن (فَعلى).

فالادعاء مصدر، والدعوى اسم مصدر، قال ابن فارس: "الدال والعين والحرف المعتل أصل واحد، وهو أن تميل الشيء إليك بصوت و كلام يكون منك"

ومن هنا فلا فرق بين الادعاء والدعوى إلا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى اللغوي فمدلولهما واحد كما سيتضح من كلام أهل اللغة.

قال الليث: "دعا ، يدعو، دعوة ، ودعاء . وادعى ، يدعي ، ادعاءً ودعوى"

وقال الجوهري: "ادعيت على فلان كذا، والاسم الدعوى"

وقال سيبويه: "وأما الدعوى فهو ما ادعيت" ([1])

وتستعمل كثيراً بمعنى إضافة الإنسان إلى نفسه شيئاً سواء كان ملكاً أو استحقاقاً أو صفة أو نحو ذلك، سواء كان حال المنازعة أو المساءلة.

([1])سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .الكتاب، تحقيق :عبدالسلام هارون، نشر الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٥ هـ.

وهذه الأقوال تدل على أن الادعاء والدعوى مفهومها واحد في اللغة وإذا تقرر ذلك، فالادعاء أو الدعوى يستعمل في معان لغوية عديدة وبيانها كما يلي:

– **الطلب**: الادعاء :أن تدعي حقًا لك ولغيرك ، يقال : ادعى حقًا أو باطلا. ([1])

– **التمني**: ادعيت الشيء :تمنيته. ([2])

– **الزعم**: فالزعم في اللغة يستعمل فيما شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل. ([3])

ثانيًا : تعريف الادعاء العام اصطلاحًا:

لم يفرق الفقهاء بين لفظي الادعاء والدعوى، ويظهر أن ذلك مبني على الأصل اللغوي للفظين ، وهو أن الادعاء مصدر والدعوى اسم مصدر و فمدلولها واحد،كما تقدم تقريره.

ومن خلال النظر في تعاريف الفقهاء لهذه المصطلحات يمكن أن نعرّف الادعاء العام باعتباره علما في الفقه ليكون: مطالبة مقبولة بحقٍ لله أو إخبار به في مجلس القضاء .ويقصد به مطالبة معين بمعاقبة، أو إثبات إدانة من القضاء للحق العام. ([4])

فالادعاء هو محل الطلب القضائي، وهو المطالبة بالتعويض– مثلا – وبيان مقداره . فهو فكرة ذاتية وليست عامة كمحل الدعوى، فهو يتغير من متقاضي لآخر حسب قصده من تقديم الطلب إلى القضاء، وهو المقصود بما يمتنع تغييره من جهة القاضي.

([1])الفراهيدي،أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد، العين ، تحقيق :الدكتور إبراهيم السامرائي ، منشورات الأعلمي،بيروت.

([2])الفيومي ، الإمام أحمد بن محمد بن علي المقري . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق : د .عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف.

([3])ابن منظور . لسان العرب ، مرجع سابق : ١٢ / ٢

([4])نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، الأمر السامي رقم ٨١٣ / ١٣١٠ ، وتاريخ ٦ /٤ /١٣٥٣هـــ، مرشد الإجراءات الجنائية، ص ٢٠٧.

وبعبارة أخرى : فإن الادعاء هو النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي يتوخى المتقاضي الحصول عليها من القضاء.

وبذلك يُمكن إثباتُ التعريف بهيئة التحقيق والادعاء العام، كما سبق ذكره في مفاهيم الدراسة ، ليكون:

عبارة عن جهاز يتولى أعمال التحقيق والادعاء العام في القضايا الجنائية في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥٦ وتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٤٠٩ هـــ.

■ ■ ■

المبحث الثاني:

اختصاصات هيئة التحقيق والإدعاء العام

تنص المادة الأولى من نظام هيئة التحقيق والادعاء العامة لسنة ١٤٠٩هـ على أن "تنشأ بموجب هذا النظام هيئة تسمى هيئة التحقيق والإدعاء العام ترتبط بوزير الداخلية ويكون لها ميزانية ضمن ميزانية الوزارة".

وتكون مدينة الرياض مقرها الرئيسي. وتنشأ الفروع اللازمة داخل المقر الرئيسي أو خارجه "وتشكل الهيئة من رئيس ونائب أو أكثر ومن عدد كاف من رؤساء الدوائر ووكلائهم ومن المحققين ومساعديهم".

وقد جاء نظام هيئة التحقيق والادعاء العام في أربعة أبواب، اختص الأول بإنشاء الهيئة وتشكيلها واختصاصاتها، حيث حدد اختصاصاتها بالتحقيق في الجرائم، والتصرف فيها، والادعاء أمام الجهات القضائية، وطلب تمييز الأحكام، والإشراف على تنفيذها، والرقابة، والتفتيش على السجون ودور التوقيف، واختص الباب الثاني بواجبات ومسميات أعضاء هيئة التحقيق والادعاء، وحدد الباب الثالث الجهة المختصة بتأديب أعضاء الهيئة، والإجراءات المتبعة في ذلك الشأن، بينما اختص الباب الرابع بتحديد جهة الإشراف على هذه الهيئة وهو وزير الداخلية، وفي مشروع اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام، الذي تكون من سبعة أبواب، حددت فيه اختصاصات ومهام الهيئة وإجراءات الاستدلال والتحقيق والادعاء في الدعاوى والإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، وكذلك الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف. ([1])

([1]) السبيعي، فراج سحمان، الأسس التي يستند إليها الإدعاء العام في المطالبة بتطبيق الأحكام الشرعية الجزائية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، ص ٣٢.

ولتوضيح أشمل، هذا بيان بأبواب نظام الهيئة، واللائحة التنظيمية لها:

الأول : في إنشاء الهيئة وتشكيلها واختصاصاتها (المواد من ١ إلى ٤).

الثاني : أعضاء الهيئة والعاملون فيها (المواد من ٥ إلى ١٣).

الثالث : تأديب أعضاء الهيئة (المواد من ١٤ إلى ٢٦).

الرابع : أحكام عامة (مواد من ٢٧ إلى ٣٠).

ثم صدرت لائحة أعضاء هيئة التحقيق والادعاء والعاملين فيها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٤٠٩هـ وتتضمن ما يلي :

أولاً : التعين والترقية والنقل للأعضاء (مواد من ١ إلى ١٦).

ثانيًا : تقويم أعضاء الهيئة (مواد من ١٧ إلى ٢٦).

ثالثًا : موظفو الهيئة من غير الأعضاء (مواد من ٢٧ إلى ٢٩).

رابعًا : أحكام ختامية (المادتان ٣٠، ٣١).

ويتولى مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية إصدار اللوائح التنظيمية على أساس أنه هو الهيئة المختصة بترتيب المصالح العامة والوظائف. وكثيرًا ما يفوض المجلس الوزير المختص بإصدار اللائحة التنظيمية لمرفق من المرافق التي تشرف عليها وزارته.

وبالنظر إلى الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة على الشبكة العنكبوتية ([1]) نجد تفصيلاً، وبيانًا أكثر للاختصاصات التي تقوم بها الهيئة، وهي كالآتي:

أولاً: الاختصاص النوعي:

تختص هيئة التحقيق والادعاء العام وفقاً للمادة الثالثة من نظامها بما يلي:

([1]) يُرجى مراجعة الرابط https://www.bip.gov.sa/purview

١. التحقيق في الجرائم.

٢. التصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها طبقاً لما تحدده اللوائح.

٣. الادعاء أمام الجهات القضائية وفقاً للائحة التنظيمية.

٤. طلب تمييز الأحكام.

٥. الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية.

٦. الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف، وأي أماكن تنفذ فيها أحكام جزائية، والقيام بالاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين، والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشروعية بقائهم في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك، وإحاطة سمو وزير الداخلية بما يبدو من ملاحظات في هذا الشأن، ورفع تقرير لسموه كل ستة أشهر عن حالة السجناء والموقوفين.

٧. أي اختصاصات أخرى تسند إليها بموجب الأنظمة أو اللوائح الصادرة طبقاً لنظام الهيئة أو قرارات مجلس الوزراء أو الأوامر السامية. ومن ذلك ما جاء في المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٤) وتاريخ ١٤٣٣/١/٥هـ القاضي بنقل اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق المتعلق بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية التي تباشرها هيئة الرقابة والتحقيق كالرشوة والتزوير والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩هـ إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

ثانياً: الاختصاص المكاني:

يشمل اختصاص الهيئة المكاني جميع الجرائم التي تقع ضمن إقليم المملكة العربية السعودية إلاّ ما استثني منها بنظام أو بقواعد تصدر من مجلس الوزراء، كما يشمل اختصاصها الجرائم الواقعة خارج المملكة إذا كانت الجهة القضائية في المملكة مختصة بالنظر فيها بمقتضى الأنظمة أو المعاهدات التي تكون المملكة طرفاً فيها.

من هنا يتضح الدور الهام الذي تضطلع به الهيئة في عملها، واختصاصاتها، والذي اقتصر فهم العامة وبعض المختصين له على أنها هيئة مختصة بالجرائم فقط! وبالتالي غاب الدور الفعلي للهيئة والذي يتمثل في تحقيق الأمن المجتمعي لأفراد المجتمع كافة دون استثناء.

■ ■ ■

الفصل الثاني:

ماهية الأمن المجتمعي وأهميته

المبحث الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للأمن المجتمعي

معنى الأمن لغة:

اشتق الأمن من الفعل أمِنَ، والأَمْنُ ضِدُّ الخَوْف، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ ([1]) أي آمنهم من كل عدو في حرمهم ، وقيل: الأمنة والأمن سواء، وقيل: الأمنة إنّما تكون مع أسباب الخوف والأمن مع عدمه ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً ﴾ ([2]) .

ورَجُلٌ أُمَنَةٌ أي: يَأمَنه كُلُّ أحَدٍ في كلِّ شيءٍ ولا يخافون غائلَته، والأمن :ضد الخوف. والأمانة :ضد الخيانة. ([3])

معنى المجتمع لغة:

المجتمع والاجتماع من الفعل جَمع، وجَمع الشيء المتفرق فاجْتَمعَ، والجَمْعُ أيضا اسم لجماعة الناس، وتَجمَّعَ القوم اجتمعوا، وجمَعْتُ الشيء إذا جئت به من هنا وهنا.

فتأتي المعاني اللغوية لمصطلح المجتمع والاجتاع تأتي بمعنى الجمع وعدم التفرّق، ومن هنا سمي المجتمع؛ لأنه يجمع عدداً من الناس في مكان واحد وفي سلوك واحد أو متقارب.

([1]) سورة قريش، آية (٤)

([2]) سورة الأنفال، آية (١١)

([3])المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 30 ، العدد 59 - الرياض 2014 م 1435هـ

معنى الأمن المجتمعي في الاصطلاح:

إنّ المقصود بمصطلح الأمن اصطلاحاً هو "عدم توقع مكروه في الزمان الآتي"، والمراد بالزمان الآتي: الحاضر والمستقبل.

وإذا نظرنا لمعنى (المجتمعي) نجد أن المقصود به اصطلاحاً أنّه:

وصف للسلوك أو التصرّف نحو الآخرين، وهو يعني المواقف التي فيها تأثير متبادل بين فرقاء تربطهم روابط وعلاقات.

وبالنظر إلى مفهوم الأمن المجتمعي يتبيّن أنّه مركب تركيباً وصفياً، وهو بهذا مصطلح معاصر، وقد عرّف بتعريفات عدة منها الآتي:

١. الطمأنينة التي تمنع الخوف والفزع عن الإنسان، فردا أو جماعة، في سائر ميادين الحياة الدنيا، بل وفي الآخرة.

٢. أنّه حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع، الناتجة عن مساهمة مؤسسات المجتمع، في تفعيل جميع الاستراتيجيات، والإمكانات، والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله، وتسعى إلى حماية دينه، ونفسه، وعقله، وماله، وعرضه، وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع.

ومما سبق يمكن القول:

إنّ مفاهيم الأمن المجتمعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع، وإبعاده عن الخوف والقلق، في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يستطيع الأفراد التفرّغ لأعمالهم الدينية والدنيوية؛ لأنّ الخوف يجعل المرء غير قادر على الإنجاز لأعماله أو مقصّاً فيها؛ إذ هو مشغول بدفع الخوف عن نفسه وأهله، وكذلك الحال في عبادته،

فالمسلم الآمن على نفسه وأسرته سيؤدي عبادته بالشكل الصحيح، ومن هنا تأتي أهمّيّة الأمن المجتمعي في حياة المسلم، كما سيظهر في المبحث القادم بإذن الله. ([1])

■ ■ ■

([1])المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 30 ، العدد 59 - الرياض 2014 م 1435هـ

المبحث الثاني: أهمية الأمن المجتمعي

أهمية الأمن المجتمعي:

لعله بات من أكثر الأمور اهتماماً من قبل الشعوب في أيامنا هذه، الحديث عن الأمن والأمان في ظلّ حمى التغيّرات والتبدلات المتسارعة، وهو ما جعل تلك المجتمعات أكثر انفتاحاً وجرأةً على المطالبة بكل ما يحقق لها استقرارها وأمنها وسعادها، من القائمين على الأمر فيها، وفق شرع الله، وهو حقها المفروض لها، إذ هو ضرورة حتمية لنمو المجتمعات واستمرارها، وإنّ ما يثبته التاريخ وعلم النفس الاجتماعي أن الأمن كان هاجس الإنسان منذ بداية وجوده على هذه الأرض، حيث سعى إلى تحقيق الأمن من أي مصدر للرعب والخوف، وبهذا يتحقق الأمن المجتمعي بشكل عام، المترابط المتماسك غير القابل للتجزيئ.

ولا بدّ عند الكلام عن أمن أي مجتمع إنساني وأمانه، وفي أي مرحلة من مراحل التاريخ، وعلى أيّ صعيد من أصعدة الوجود الإنساني عامة، أن ننطلق من قواعد ثابتة له، تبدأ من قاعدة هرمية أساسها الاحتياجات الأساسية للإنسان كإنسان، أولاً، قبل أن يكون جزءاً من كل في هذا المجتمع، تلك الاحتياجات التي تضمن له البقاء والاستمرار حياً وحراً وكريماً على قيد الحياة.

إن الإنسان هو اللبنة الأساس التي تقوم عليها الدول والمجتمعات، وبالقدر الذي يكون عليه هذا الإنسان مكتفياً وملبياً احتياجاته الأساسية تلك، يكون مقدار نمو مجتمعه وازدهاره، فإذا صلحت اللبنة الأساس صلح باقي البناء واستقام، وإلا تحوّل هذا الإنسان إلى عدو مجتمعه، ينهش في جسده مرغما لكي يحافظ هو على وجوده وكيانه.

والأمن في الإسلام نعمة وفضل من الله سبحانه وتعالى على عباده؛ لأنه عامل من أهم عوامل الراحة والسعادة للبشر في الحياة، يلوذون به من براثن الفوضى والخوف والإرهاب، لينعموا في ظله بالهدوء والاستقرار والاطمئنان، وقد أكد القرآن الكريم هذا المطلب الهام من مطالب الحياة وضروراتها كقوله تعالى :﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿3﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿4﴾﴾. ([١])

وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها. ([٢])

والناظر في الشواهد الكريمة السابقة يجد أن الأمن المجتمعي لا يقتصر على ناحية معينة دون غيرها من نواحي الحياة المختلفة. وإنما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي، والاستقرار الحياتي للمواطن، بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه، تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه؛ فالاستقرار في حياة الفرد عامل
ضروري لحفظ توازنه العاطفي والنفسي، ومن ثم تعلقه بجذوره العائلية والثقافية والعقائدية.

إن لهيئة التحقيق والإدعاء العام، أكبر دور في تحقيق أمن المجتمع؛ من خلال مواجهة مشكلات العصر بروح إسلامية واعية ومتفتحة وعاقلة، إذ هي قائمة على تفعيل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملات الناس، وذلك في ظل منظومة شاملة من الأنظمة والتعليمات التي تثبّت دعائم الأمن والنظام وفرض هيبة الحكم في الدولة. ([٣])

■■■

([١])سورة قريش، آية (٣ ، ٤)

([٢]) أخرجه الترمذي وحسنه، 1395 هـ، ج4 ، ص574

([٣])المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مرجع سابق، المجلد 30 ، العدد59

الفصل الثالث:

دور هيئة التحقيق والإدعاء العام في تحقيق الأمن المجتمعي

المبحث الأول: الدور الحالي للهيئة وفق اختصاصاتها المعلنة

مشروع لائحة هيئة التحقيق والادعاء العام، إنما جاء تنفيذا لنص المادة (٥٤) من النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية، وقد صدر النظام محققًا هذا الهدف، وأعدت اللائحة التنفيذية للغرض ذاته، وصدور مرسوم الموافقة على نظام الهيئة مرحلة انتقالية مهمة هدفها زيادة تحقيق العدل ما أمكن، والمحافظة على الأمن المستتب، وتفادي الأخطاء، وتطوير الإجراءات الجنائية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسهيل أعمال القضاة، حيث تعرض أمامهم القضايا واضحة ومفصلة، ويترتب على هذا سرعة البت فيها، وإصدار الأحكام إما بالإدانة أو البراءة. ([1])

قد يقول البعض بأن الغالب على دور هيئة التحقيق والإدعاء العام الحالي هو الصفة القضائية نظرًا لطبيعة أعمالها وحصانة أعضائها طبقًا للمادة ١٩ من النظام، واستقلالها طبقًا للمادة ٥ من نظامها التي تنص على أنه يتمتع أعضاؤها بالاستقلال التام ولا يخضعون في عملهم إلا لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وليس لأحد التدخل في مجال عملهم.

ولا ينكر أحد طبيعة أعمالها القضائية المتعلقة بالدعوة الجزائية من تحقيق وادعاء وطعن على الأحكام... إلخ.

([1])السبيعي، فراج سحمان، الأسس التي يستند إليها الإدعاء العام في المطالبة بتطبيق الأحكام الشرعية الجزائية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، ص ٣٢.

إلا أن الفرق بينها وبين السلطات القضائية هو تبعيتها لوزير الداخلية مع قابلية أعضائها للعزل وخضوعهم لنظام الخدمة المدنية ونظام التقاعد وما ينص عليه نظام الخدمة من واجبات فيما عدا ما ينص عليه نظامها من أحكام يغلب صفتها التنفيذية. فهي على كل حال جهاز شبه قضائي[1].

وتتشكل الهيئة من أربع دوائر مهمة تدخل تحت اختصاصها، وتعتبر الأدوار التي تخدم من خلالها المجتمع وهي على التفصيل ([2]) :

- **دائرة قضايا الاعتداء على النفس:**

أ.الارتباط التنظيمي:

ترتبط بنائب رئيس الهيئة للتحقيق والادعاء العام.

ب.الهدف العام:

التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا الاعتداء على النفس.

ج.المهام والاختصاصات:

تتولى الدائرة المهام والاختصاصات التالية:

١.اقتراح القواعد والضوابط التنفيذية المنظمة للأعمال المتعلقة بالتحقيق في قضايا الاعتداء على النفس.

([1]) لم يرد نص في نظام هيئة التحقيق والإدعاء على عدم قابلية أعضاء الهيئة للعزل كما هو في نظام القضاء السعودي مرسوم رقم ٦٤، التاريخ ١٤/ ٧/ ١٣٩٥هـــ في المادة الثانية "القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات المبنية في هذا النظام". أصول الإجراءات الجنائية : للدكتور محمد محيي الدين عوض، (١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م)، ص٢٨.

([2])يُرجى مراجعة الرابط https://www.bip.gov.sa/Headquarters ، والشكل (١)، الخارطة التنظيمية ١ لهيئة التحقيق والادعاء العام.

٢.إبداء الرأي والمشورة في تلك القضايا ودراستها وفقاً للأنظمة والتعليمات وآراء الفقهاء على ضوء الكتاب والسنَّة.

٣.دراسة المشاكل والمصاعب التي تصاحب ظروف التحقيق وملابسات تلك القضايا التي ترفع للهيئة من الفروع وتقديم المقترحات الهادفة لحلها.

٤.التنسيق مع الإدارات ذات الصلة بتلك القضايا.

٥.المشاركة في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بطبيعة عمل تلك الدوائر داخل المملكة وخارجها.

٦.أية مهام أخرى تسند إلى أي منها في مجال اختصاصها.

- **دائرة قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق:**

أ.الارتباط التنظيمي:

ترتبط بنائب رئيس الهيئة للتحقيق والادعاء العام.

ب.الهدف العام:

التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق.

ج.المهام والاختصاصات:

تتولى الدائرة المهام والاختصاصات التالية:

١.اقتراح القواعد والضوابط التنفيذية المنظمة للأعمال المتعلقة بالتحقيق في قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق.

٢.إبداء الرأي والمشورة في تلك القضايا ودراستها وفقاً للأنظمة والتعليمات وآراء الفقهاء على ضوء الكتاب والسنَّة.

٣.دراسة المشاكل والمصاعب التي تصاحب ظروف التحقيق وملابسات تلك القضايا التي ترفع للهيئة من الفروع وتقديم المقترحات الهادفة لحلها.

٤.التنسيق مع الإدارات ذات الصلة بتلك القضايا.

٥.المشاركة في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بطبيعة عمل تلك الدوائر داخل المملكة وخارجها.

٦.أية مهام أخرى تسند إلى أي منها في مجال اختصاصها.

- **دائرة قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية:**

أ.الارتباط التنظيمي:

ترتبط بنائب رئيس الهيئة للتحقيق والادعاء العام.

ب.الهدف العام:

التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية كل حسب اختصاصه.

ج.المهام والاختصاصات:

تتولى الدائرة المهام والاختصاصات التالية:

١.اقتراح القواعد والضوابط التنفيذية المنظمة للأعمال المتعلقة بالتحقيق في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية.

٢.إبداء الرأي والمشورة في تلك القضايا ودراستها وفقاً للأنظمة والتعليمات وآراء الفقهاء على ضوء الكتاب والسنَّة.

٣.دراسة المشاكل والمصاعب التي تصاحب ظروف التحقيق وملابسات تلك القضايا التي ترفع للهيئة من الفروع وتقديم المقترحات الهادفة لحلها.

٤.التنسيق مع الإدارات ذات الصلة بتلك القضايا.

٥.المشاركة في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بطبيعة عمل تلك الدوائر داخل المملكة وخارجها.

٦.أية مهام أخرى تسند إلى أي منها في مجال اختصاصها.

- **دائرة قضايا الاعتداء على المال:**

أ.الارتباط التنظيمي:

ترتبط بنائب رئيس الهيئة للتحقيق والادعاء العام.

ب.الهدف العام:

التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا الاعتداء على المال ويدخل في اختصاصها قضايا الأسلحة والجرائم المعلوماتية والتجارية وغيرها.

ج.المهام والاختصاصات:

تتولى الدائرة المهام والاختصاصات التالية:

١.اقتراح القواعد والضوابط التنفيذية المنظمة للأعمال المتعلقة بالتحقيق في قضايا الاعتداء المال.

٢.إبداء الرأي والمشورة في تلك القضايا ودراستها وفقاً للأنظمة والتعليمات وآراء الفقهاء على ضوء الكتاب والسنَّة.

٣.دراسة المشاكل والمصاعب التي تصاحب ظروف التحقيق وملابسات تلك القضايا التي ترفع للهيئة من الفروع وتقديم المقترحات الهادفة لحلها.

٤.التنسيق مع الإدارات ذات الصلة بتلك القضايا.

ولعل إطلالة بسيطة على موقع الهيئة على الشبكة ([1])، وقراءة مايتعلق برؤية الهيئة ورسالتها تجعل القارئ يلمس ذاك البعد القضائي في تحقيق (الأمن المجتمعي) في المجتمع:

رؤيتنا:

تعزيز العدالة وحماية المجتمع بأداء متميز ريادي.

([1])يُرجى مراجعة الرابط https://www.bip.gov.sa/Vision

رسالتنا:

حماية الحقوق والحريات، من خلال نصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم، وفقاً للنصوص الشرعية والقواعد المرعية، والعمل على تكريس ذلك وتعزيزه، بالتعاون مع الجهات العدلية والأمنية ذات العلاقة.

قيمنا:

– الشرعية:

من خلال مباشرة المهام المسندة إلينا وفقاً للأصول الشرعية، والأنظمة المرعية، والقيم المنبثقة عن الوظيفة التي نضطلع بها.

– الاستقلالية:

من خلال تمتعنا بالاستقلال التام، وعدم خضوعنا في عملِنا إلاّ لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظِمة المرعية، وليس لأحد التدخُل في مجال عملِنا.

– الحيادية:

من خلال التزام الحياد التام، وصيانة الحقوق والضمانات المخوّلة لكافة الأطراف دون أي تحيّز.

– السرية:

من خلال تكريسنا لمبدأ السرية بين منسوبينا، وحظر إفشاء الأسرار التي يطلِعون عليها بحُكم عملِهم، ولو بعد تركِهم الخِدمة.

– النزاهة:

من خلال رفض كل إغراء مادي أو معنوي يؤثر على الأعمال التي نتصدى لها، أو يسيء إلى سمعتنا.

– الكفاءة:

من خلال الرفع من كفاءة منسوبينا المهنية بكل الوسائل المتاحة بما يخدم مصلحة الجهاز الذي ينتسبون إليه.

– اللياقة:

من خلال الحرص على ظهور منسوبينا بمظهر لائق، عن طريق الابتعاد عن أي سلوكٍ مشين، وتجنب كل العلاقات التي قد تؤدي إلى الشبهات.

– التضامن:

من خلال تحفيز العمل الجماعي، عن طريق الدعوة إلى التضامن النبيل بين منسوبينا على المستويين العملي والاجتماعي بما يحفظ كرامتهم ويصون حقوقهم. ([1])

إن المجتمع كما يهمه إدانة المدان، يهمه بنفس القدر إثبات براءة البريء، وعليه فهو خصم عادل أي أنه إذا ظهر له دليل براءة كتقرير صفة تشريحية يقرر أن المجني عليه في القتل العمد كان متوفي قبل الاعتداء عليه بإطلاق النار لأن الجروح التي بالجثة غير حيوية، أو إذا ظهرت مستندات تدل على أن الحادث كان نتيجة قوة قاهرة أو أنه نتيجة خطأ المجني عليه ولا خطأ من جانب المتهم، وعليه في هذه الأحوال أن يظهر التقرير أو المستندات ولا يدسها لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته دون ما شك معقول ولأن تبرئ مدانًا بناء على الشك خير من أن تدين بريئًا.

وفي ذلك يقول النبي – صلى الله عليه وسلم -: (لأن يخطئ الإمام في العفو (البراءة) خير من أن يخطئ في العقوبة)([2]).

([1])الموقع السابق.

([2]) أخرجه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها ويبدأ بلفظ (ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم...)، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسى، محمد بن سورة (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، ج٤.

ولذلك كان الاتجاه الحديث في العالم أنه ليس هناك ما يمنع من أن يترافع المدعى بالبراءة أو يفوض الأمر إلى المحكمة، علمًا بأن دليل البراءة قد يظهر بعد رفع الدعوى إلى المحكمة.

وقد أخذ مشروع اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والإدعاء العام بهذا الاتجاه في المادة ٦٠ منها فبعد أن نص في البند الثالث على أن "على المدعي العام التصدي لكل ماي دفع به المتهم أو وكيله للتنصل من التهمة أو الطعن في التحقيقات أو التجريح الأدلة، نص في البند الخامس على أنه "إذا ظهر أثناء نظر الدعوى أدلة نفي مؤكدة فلا يجوز للمدعي العام أن يطلب البراءة للمتهم بل يترك الأمر للمحكمة".

فالهيئة لا تنهج سبيل المطالبة بالعقاب دائمًا وإنما تطالب بالتطبيق العادل للنظام. وفي جميع الأحوال ليس للمدعي بالحق العام أن يتزل عن دعوى الحق العام أو إيقافها بعد رفعها لأنه لا يملك ذلك (راجع تعميم وزارة الداخلية رقم ١٠٩٤ في ١٣٨٨/٨/١١) وللقاضي أن يحكم بالإدانة أو البراءة طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وحسب اقتناعه الشخصي والموضوعي بناء على الأدلة المطروحة. ولكن يجوز لصاحب الادعاء الخاص أن يتزل عن حقه أمام المحكمة[1].

كل هذه القيم والرؤى المؤطرة بحلم المستقبل الزاهر، تجعلنا نتطلع إلى دور مأمول في تحقيق الكثير مما يُمكن تقديمه للمجتمع في تعزيز وتحقيق أمنه المجتمعي.

■■■

(1) أصول الإجراءات الجنائية في المملكة؛ للدكتور محمد محيي الدين عوض، ص٣٠، ٣١. الإدعاء العام والمحاكمة الجنائية في المملكة؛ للدكتور عماد النجار، (الرياض: معهد الإدارة، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م)، ص٨٤ – ٨٥.

المبحث الثاني:
الدور المأمول للهيئة في تحقيق الأمن المجتمعي

لقد نظمت الشريعة الإسلامية جانبًا من التنظيم الإجرائي في المجال الجنائي وتركت جانبًا آخر لولاة الأمر حيث يتولون أمر تنظيمه وفق مقتضيات مصالح الأمة واحتياجاتها، وظروف الزمان والمكان وظروف الحالة الاجتماعية للناس، فما كان متعلقًا بقواعد العدل ومبادئ الحقوق فقد حددت الشريعة الغراء خطواتها و لم تترك لأحد كائنًا من كان أمر تنظيم هذا الجانب التطبيقي حيث ترك لهم أمر التعديل والتغيير حسب ما يرون أنه أصلح للناس وأكثر دقة وسهولة وأفضل الطرق الموصلة إلى إحقاق الحق وإنصاف المظلوم من الظالم ، و لم يكن ذلك من الشريعة إهمالا لهذا الجانب التنظيمي الهام الذي له علاقة وطيدة بتطبيق أحكام التشريع الجنائي، بل يعود ذلك إلى طبيعة الشريعة الإسلامية حيث نظمت تنظيمًا دقيقًا بمجموعة من القواعد العامة والأحكام التفصيلية وما يتعلق بجوانب الحياة الثابتة والتي تتعلق بمبادئ الحقوق وقواعد العدل الثابتة التي لا تقبل التبديل والتغيير وقد تركت لولاة الأمر أمر تنظيم الإجراءات الجنائية التي تتعلق بتنظيم التطبيق إلى جانب كثير من المصالح التي لا تتعلق بجوانب الحياة الثابتة بل تتعلق بمصالح الناس.

وقد أطلق علماء الأصول على هذا الجانب الذي ترك أمر تنظيمه لولاة الأمر (المصالح المرسلة) أي التي لم يرد لها في الشرع اعتبار ولا إلغاء . إلا أن هذه المصلحة لم تترك مطلقة دون قيد أو شرط بل لها شروط تحول دون اتخاذها ذريعة للأهواء والمظالم والعبث بالتشريع؛ لأن المصلحة أمر تقديري، ولذا يشترط للأخذ بالمصالح المرسلة وسد الذرائع في التجريم والعقاب الشروط التالية:

١ -أن يكون في ذلك تحقيق لمقاصد الشارع، من ضمانة للمصالح الضرورية ومكملاتها.

٢ -أن تكون المصلحة من المصالح العامة، وليست خاصة وإلا كان ذلك اتباع للهوى ، إذ أن غاية التشريع تحقيق مصالح الناس وتحقيق المصلحة العامة إذا كان بناء الحكم عليها يحقق منفعة لأكبر عدد من الناس أو يدفع ضررًا محققًا.

٣ -ألا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكمًا أو مبدءًا ثبت بالنص أو الإجماع.

٤ -أن تكون المصلحة من المصالح التي لم يقم دليل شرعي معين على اعتبارها أو إلغائها.

٥ -أن تكون المصلحة ضرورية وقطعية، فإذا كانت من المصالح المتوهمة فلا يجوز العمل بها، بمعنى أن يتحقق من أن تشريع الحكم في الواقعة يجلب نفعًا أو يدفع ضررًا، أما مجرد توهم المصلحة من غير بحث دقيق ولا استقراء شامل ومن غير موازنة عادلة بين وجوه النفع أو وجوه الضرر فهذا يعتبر بناء على مصلحة متوهمة لا يسوغ قيام التشريع عليها. ([١])

من هنا يتضح أن الحرص على أمن المجتمع إنما يُعدُّ تدبيرا لشؤون الرعية وجلب للمصلحة لها، وهذا ما يحتاجه المسلم في حياته، من حفظ مصالحه، بما لا يتعارض مع شريعته، فأمن المسلم وأمن مجتمعه، هو أوّل أولوياته في الحياة.

إن هيئة التحقيق والادعاء العام قد أضحت أنموذجًا حيًا للدولة الإسلامية الحديثة ومثالًا يحتذى به لا للبلاد الإسلامية فحسب، بل للعالم أجمع، وذلك بفضل الله تعالى الذي هيأ لها السياسة الحكيمة التي أصدرت عددا من الأنظمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها الأنظمة المُنظِّمة لسلطة عضو هيئة التحقيق والادعاء العام والتي تتناول الدعوى الجزائية منذ لحظة وقوع الجريمة إلى لحظة إعادة تأهيل مرتكبها عضوا صالحا في المجتمع؛وهي نظام هيئة الادعاء العام الصادر عام ١٤٠٩ هـــ،

([١])السلطان، عبدالعزيز فهد، المركز النظامي لهيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة، بحث ماجستير، جامعة الأمير نايف الأمنية، ص٣٣

ولائحة أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام الصادرة عام ١٤٠٩ هـــ ونظام الإجراءات الجزائية الصادر عام ١٤٢٢ هـــ. [١]

وفيما أدناه الشكل رقم (١)، للخارطة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام، حسبما ورد في الموقع الالكتروني للهيئة على شبكة الانترنت، وقد سبقت الإشارة إليه.

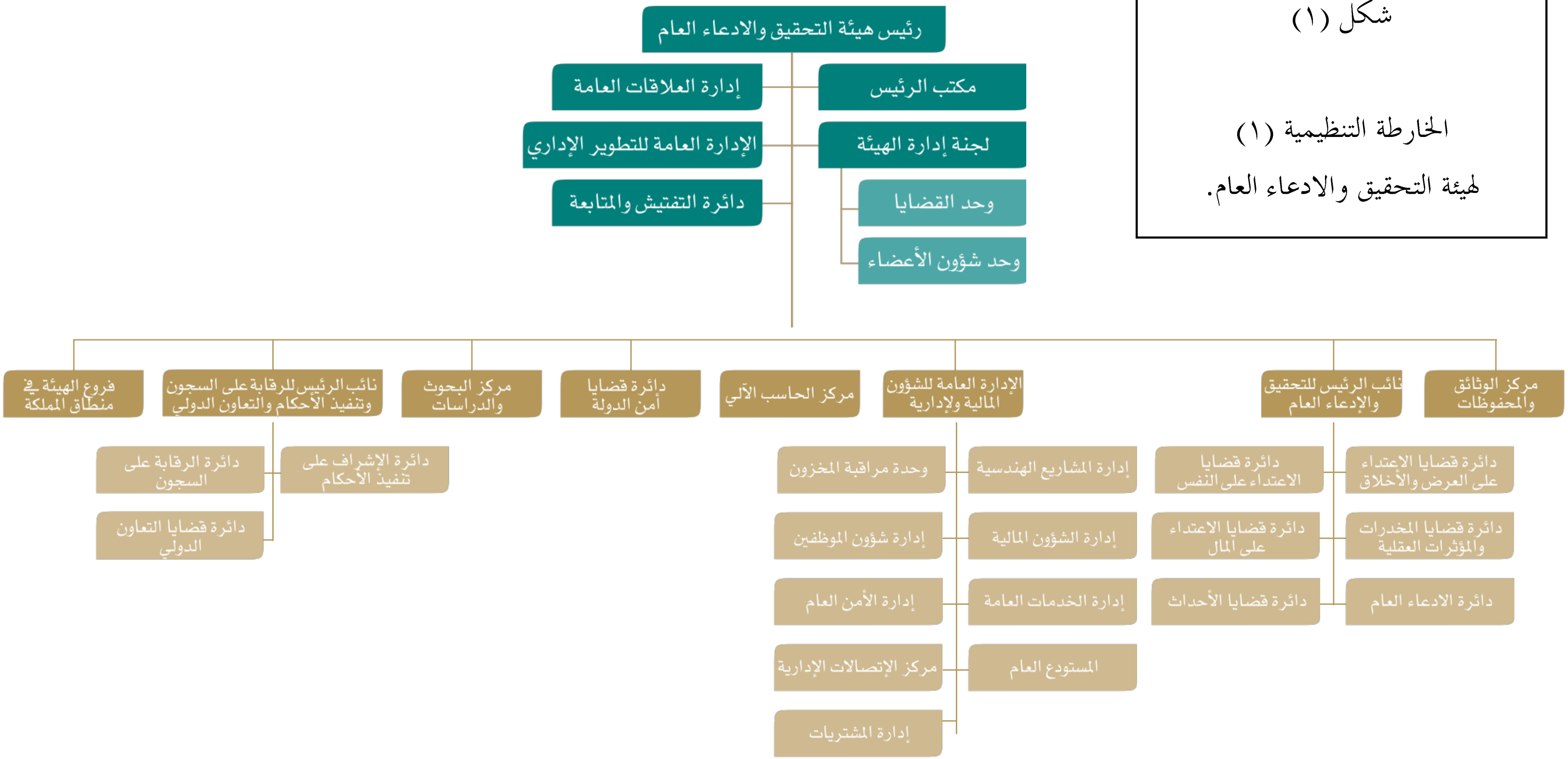
■■■

[١] راجع الشكل (١) ، الخارطة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام.

شكل (١)

الخارطة التنظيمية (١)

لهيئة التحقيق والادعاء العام.



ولقد جمع المنظِّم السعودي في هذه الأنظمة كل الأحكام والقواعد المنظِّمة للدعوى الجزائية وقام بتوحيد الجهات القائمة على تحريكها ومباشرتها والمشرفة على تنفيذ عقوبتها؛ وذلك للقضاء على سلبيات تعددية جهات التحقيق والادعاء العام، وأناطها بأشخاص ضمن لهم الاستقلال وهم أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام؛ لضمان سلامة جميع الإجراءات المتخذة في جميع مراحل الدعوى الجزائية من أي نفوذ أو تأثير من أي سلطة؛ نظرا لارتباطها بالأمن وبأعراض الناس وحرماتهم وحريَّاتهم وسائر حقوقهم.

إن الدور المأمول الذي نرجوه لهيئة التحقيق والادعاء العام، هو إخراج الأمة من الجمود والتوقف عند ظواهر النصوص إلى مرحلة النهضة والمرونة، من خلال تفعيل النص الشرعي ومقاصد الشريعة من تشريعه، إذ السير مع النص وفق ما يقتضيه من حيث التطبيق وعدم التطبيق، هو عينه التطبيق الصحيح للنص، وهو سيرٌ بالأمة إلى الرقي ومراعاة معطيات الحياة وتجدد وقائعها.

وهذا يجعلنا نطمح إلى دراسة استقلالية هذه السلطة ليتمكن من خلالها عضو هيئة التحقيق والادعاء العام القيام بأعمال سلطاته ومباشرتها دون أي تدخل أو تأثير عليه وبيان أحكامها على ضوء الشريعة الإسلامية ومقارنتها مع نظام هيئة التحقيق والادعاء العام ولائحة أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام ونظام الإجراءات الجزائية بالمملكة العربية السعودية.

■■■

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

رسالة ماجستير أعدها الباحث فيصل بن معيض القحطاني بعنوان (هيئة التحقيق والادعاء العام ودورها في نظام العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ١٤١٨ هـــ - ١٩٩٨ م.منشورة.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى إنشاء هذه الهيئة، والتعرف على مدى استعدادها للقيام بأعمالها، والمهام المنوطة بها نظاما، والتعرف على الإجراءات التي سوف تقوم بها في مرحلة التحقيق مع المتهم أو في مرحلة الادعاء.

الدراسة الثانية:

قام بها الباحث / عبد الرحمن أحمد الأفندي، وهي بعنوان (دور الادعاء العام في الدعوى الجنائية أمام محاكم أول درجة وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية).

وهدف الدراسة هو :تحديد الأحوال التي يقوم فيها المدعي العام بتحريك الدعوى العامة، وكذلك إبراز دور المدعي العام عند الادعاء بالحق الخاص وأثر تنازله عن دعواه على دور المدعي العام ، وهدفت الدراسة أيضًا إلى إلقاء الضوء على ضوابط الادعاء العام في الدعوى الجنائية أمام الجهات المختلفة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

منهج وإجراءات الدراسة

١. منهج الدراسة
٢. مجتمع الدراسة
٣. أداة الدراسة
٤. إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل في جمع المادة العلمية من المراجع، والاستفادة من النصوص القانونية المرتبطة بموضوع البحث، وتخريجها، وتأصيلها في محاولة لفهم أبعاده النظامية، ويتحدد المنهج في النقاط الآتية:

١. الاستقراء التام لمصادر المسألة ومراجعها المتقدمة والمتأخرة قدر الإمكان حسب توافر المراجع.

٢. الاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصلية في كل مسألة بحسبها.

٣. التمهيد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام إلى ذلك.

٤. بالنسبة للتعريف، فإنه يراعى فيه التعريف اللغوي والاصطلاحي.

٥. الرجوع إلى المصادر الأصلية للنظام والأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية.

٦. الرجوع إلى اللائحة التنظيمية لنظام الهيئة، وذلك لعدم وجود البديل في بعض مواضع البحث.

٧. تخريج الأحاديث من الأمهات مع ذكر الكتاب والباب.

مجتمع الدراسة:

المجتمع المحلي في المملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة:

جمع المعلومات المتفرقة في المصادر الأصلية واستقراءها وتحليلها.

إجراءات الدراسة:

تم في هذه الدراسة اتباع الإجراءات التالية:

١. الإطلاع على الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

٢. تحديد موضوع الدراسة ومشكلتها.

٣. جمع المعلومات المتفرقة حول الموضوع.

٤. التأليف بينها، ومحاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة.

٥. اختتام الدراسة بالنتائج والتوصيات.

■ ■ ■

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

١. النتائج

٢. التوصيات

٣. الخاتمة

٤. قائمة المصادر والمراجع

النتائج:

توصلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١) شمول الشريعة الإسلامية لجميع متطلبات الحياة وحرصها على كرامة الإنسان، فقد منحته الكرامة و كل حق يمكنه من أداء رسالته.

٢) النظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية نظام معتمد على الشريعة الإسلامية ، وهو نظام أخذ مزايا كل نظام وأضاف إليها قواعد تحمي حق الفرد وحق االمجتمع بما يحقق المصلحة العامة.

٣) أن الأصل في النظام السعودي هو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ولذا فهو متفق مع الفقه في أحكام الادعاء العام إما صراحة أو تضمنًا.

٤) صدور نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية دليل على حرص المنظم السعودي على أن ينال المجتمع المسلم حقه في العدل والأمن، وينال المجرم جزاءه بحق وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية بعد محاكمة عادلة أمام القضاء.

٥) سلطة وزير الداخلية على أعضاء الهيئة هي سلطة إدارية محضة الهدف منها : ضمان قيام الهيئة بدورها النظامي، والتنسيق بينها وبين غيرها من السلطات التي تتصل بها في عملها.

٦) إن كيفية رفع دعوى الحق العام من الأمور الشكلية التي تختلف باختلاف الأزمنة ، ولذا لم ترد في الفقه كيفية معينة لذلك ، بينما النظام وضع كيفية معينة لرفع دعوى الحق العام لتسهيل نظر الدعاوى.

٧) شروط المدعي العام في الفقه مستمدة من شهادة الحسبة ودعوى الحسبة لأن مصطلح المدعي العام لم يكن مستعملا في الفقه قديمًا.

٨) دور المدعي العام لا يقف عند المطالبة بالعقوبة، بل يتجاوز ذلك إلى العمل على تحقيق ضمانة تطبيق النظام على المتهم، إذ بذلك يتحقق العدل، ومهمة المدعي العام الأساسية هي تحقيق العدل، فلا يحق له أن يطلب عقوبة لا تحقق العدل، أو يوجه اتهاما لأحد لا تدعمه الأدلة.

■ ■ ■

التوصيات:

أوصي في نهاية هذه الدراسة بما يلي:

١) زيادة الدعم المادي والبشري لهيئة التحقيق والادعاء العام حتى تقوم هذه الهيئة بواجبها على الوجه المطلوب بما يحقق المصلحة العامة.

٢) مع المبررات التي ذكرناها لارتباط وزير الداخلية بالهيئة إلا أن الوقت قد حان بأن تتبع الهيئة وزارة العدل أسوة بما هو معمول به في غالبية الدول العربية خاصة أن الهيئة قد أخذت وضعها النظامي بين أجهزة العدالة الأخرى، وذلك لمنع الانتقادات بسبب ارتباط الهيئة بوزير الداخلية لكونه من السلطة التنفيذية.

٣) القيام بإحداث جهة مختصة في الهيئة متمثلة في إدارة العلاقة العامة يكون دورها الإفصاح عن دور الهيئة في المملكة وبيان مركزها النظامي فيما بينها وبين أجهزة العدالة الأخرى، حيث أن الهيئة تفتقر إلى ذلك لعدم وجود جهة مختصة لذلك.

■ ■ ■

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبعونه تقضى الحاجات ، أحمده وأشكره على تيسيره إتمام هذا البحث ، وكتابته بهذا الشكل المتواضع ، فقد انتهيت من دراسة موضوع (دور هيئة التحقيق والادعاء العام في تحقيق الأمن المجتمعي) ، وقد تناولت في هذا البحث ماهية الادعاء العام واختصاصاته، وضمّنته مفهوم الإدعاء العام، ثم اختصاصات هيئة التحقيق والادعاء العام.

بعد ذلك تعرّضت لماهية الأمن المجتمعي وأهميته، وضمّنته المعنى اللغوي والاصطلاحي للأمن، ثم أهمية الأمن المجتمعي لدى أفراد المجتمع.

وأخيرًا تطرقت في الفصل الثالث إلى دور هيئة التحقيق والادعاء العام في تحقيق الأمن المجتمعي، وطرحتُ فيه موضوعين: أولهما: الدور الحالي للهيئة وفق الاختصاصات المعلنة.
وثانيهما: الدور المأمول للهيئة في تحقيق الأمن المجتمعي.

وفيما يلي قائمة بالمراجع.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

■ ■ ■

قائمة

المصادر والمراجع

- تفسير القرآن العظيم، للحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، ط ٢، ١٤٠٨ هـــ، دار المعرفة، بيروت.

- الجامع الصحيح – سنن الترمذي – لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ،تحقيق : أحمد شاكر ، طبعة دار الفكر.

- سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، نشر الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٥ هـــ

- الفيومي ، الإمام أحمد بن محمد بن علي المقري . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق : د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف .

- أصول الإجراءات الجنائية في المملكة؛ للدكتور محمد محيي الدين عوض، ص٣٠، ٣١.
الإدعاء العام والمحاكمة الجنائية في المملكة؛ للدكتور عماد النجار، (الرياض: معهد الإدارة، ط١، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٧م)، ص٨٤ – ٨٥.

- غوث، طلحة بن محمد، الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام.كنوز إشبيليا. ٢٠٠٨ م، رسالة دكتوراه مقدمة للمعهد العالي للقضاء.ص ٥٢.

- السلطان، عبدالعزيز فهد، المركز النظامي لهيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة، بحث ماجستير، جامعة الأمير نايف الأمنية، ص٤١

- دور هيئة التحقيق والادعاء العام بالمملكة العربية السعودية مع المقارنة بالهيئات المماثلة في الدول العربية (الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، د.فؤاد أحمد)

- السبيعي، فراج سحمان، الأسس التي يستند إليها الإدعاء العام في المطالبة بتطبيق الأحكام الشرعية الجزائية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، ص ٣٢.

- فيصل القحطاني، هيئة التحقيق والادعاء العام ودورها في نظام العدالة الجنائية ، ط ١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٠ هـ، ص ٢٣ .

- موقع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية http://www.nauss.edu.sa/ar/Pages/Home.aspx

- المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٣٠ ، العدد - ٥٩ الرياض ٢٠١٤م ١٤٣٥ هـ

■ ■ ■